

والربط بين الترتيبات المؤقتة وحق تقرير المصير، «بدلاً [من] التفاوض القائم على الترتيبات الانتقالية بموجب ورقة الدعوة الأميركية التي استجابت لسقف السلام الليكودي» (الحرية، ١٢/٧/١٩٩٢).

جولة بيكر

تزامنت جولة وزير الخارجية الأميركية، جيمس بيكر، مع نتائج الانتخابات الإسرائيلية وفوز حزب العمل، ورأت أوساط اعلامية فلسطينية، ان جولة بيكر، أظهرت مدى الحرص الأميركي على تحقيق نتائج ملموسة في عملية السلام الجارية، خصوصاً على الجانب الفلسطيني، على ان تسبق هذه النتائج، الانتخابات الرئاسية الأميركية.

في هذا السياق، تحدث بيكر بوضوح، في حضور الوفد الفلسطيني المفاوض، عن ضرورة تهيئة الفلسطينيين أنفسهم لانتخابات مجلس الحكم الذاتي بمعناه الإداري، قبل تشرين الأول (أكتوبر) المقبل» (القدس، لندن، ٣/٨/١٩٩٢).

ورأت تلك الأوساط، ان الولايات المتحدة الأميركية، تحرص ولأسباب محض انتخابية، على تحقيق خطوة ملموسة في مسار السلام، من شأنها ان تشكل علامة ايجابية بارزة في سياستها الخارجية، خدمة لمعركتها الانتخابية الراهنة. ولعله بات واضحاً، بأن هذه الخطوة لا تخرج من نطاق تحقيق خطوة أولية في مسار الحكم الذاتي الفلسطيني، ونقل السلطات، بمعناها الإداري (المصدر نفسه).

الى ذلك دعت أوساط اعلامية مطلعة، الى ضرورة عقد قمة عربية مصغرة لدول الطوق، تهدف الى تقييم نتائج جولة بيكر والمطالب العربية «في ضوء ما وصلت اليه عملية السلام، والانقلاب السياسي في اسرائيل، ثم مواجهة الادارة الأميركية بذلك، في الوقت [عينه] الذي ستنتم زيارة اسحق رابين لواشنطن» (مازن مصطفى، الحوادث، لندن، ٢٤/٧/١٩٩٢).

الحكومة الاسرائيلية الجديدة، حيث ان هذه العقود كانت مجرد مشاريع وهمية وضعتها حكومة شامير، وكانت داخل ادراج مكتب الوزير السابق، اريئيل شارون ليس الا؛ وبأن الاستمرار في بناء أكثر من عشرة آلاف منزل لاستيعاب ما يزيد على ستين ألف مستوطن... هو مخطط حكومة شامير عينه، لاستيعاب المستوطنين والمهاجرين اليهود الجدد خلال السنتين القادمتين» (وفا، ٢٤/٧/١٩٩٢).

وفي السياق عينه، صرح الناطق الرسمي باسم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، بأن حكومة اسحق رابين الجديدة «تقدمت ببرنامج ملتبس في عدد من المسائل، أهمها الاستيطان، الذي يتمسك رابين باستمراره في ما يسميه المناطق «الأمنية»، وهي مناطق تبلغ مساحتها أكثر من ٥٢ بالمئة من مساحة الضفة [الفلسطينية] المحتلة. كما وان استئثار رابين، شخصياً، بالإشراف على مفاوضات الحكم الذاتي، بكل ما يمثله من اتجاه 'صقري' وتمسكه بعزل هذا الجانب من المفاوضات على الجبهات الاخرى المعنية، وعن تصديد التزام اسرائيلي مسبق بالانسحاب النهائي من كل الاراضي المحتلة، يؤشران لسياسة تقوم على الحل الجزئية والمنفردة، وهو ما لا يمكن ان يكون لمصلحة الشعب الفلسطيني ولمصلحة الحل الشامل والمتوازن في المنطقة» (الحرية، ١٩/٧/١٩٩٢).

من جهة أخرى، أكد عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عبدربه، «ان القيادة الفلسطينية تعتبر قرار التجميد الجزئي المؤقت للاستيطان في الاراضي المحتلة الذي أعلنه رئيس الوزراء الاسرائيلي الجديد اسحق رابين، خطوة محدودة جزئية وغير كافية (الحياة، لندن، ٢٣/٧/١٩٩٢).

ودعت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، القيادة الفلسطينية في الداخل والخارج، للاجتماع المشترك لوضع استراتيجية تفاوضية جديدة منسجمة مع قرارات الشرعية الدولية والمجلس الوطني، وتوحيد الموقف الفلسطيني على أساس الايقاف الكامل للاستيطان السياسي والامن.